أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية

نيفين فرج إبراهيم إبراهيم
مدرّسة اقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات.

مقدمة

واجهت مصر، شأنها شأن العديد من الدول النامية، عجزاً في الموازنة العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها. وقد زاد عجز الموازنة بشكل كبير، خصوصاً بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي مرت بها مصر، وكان لها انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري. ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة، هي اللجوء إلى الاقتراض، سواء أكان ذلك داخلياً بإصدار أذونات وسندات خزانة، أم خارجياً من الدول أو المؤسسات الأجنبية. وقد ترتب على هذا الاقتراض زيادة في حدّة الأزمات التي واجهت الاقتصاد المصري في الفترة الماضية.

مشكلة البحث: تعاني مصر أزمة اقتصادية نتيجة للنقص في إيراداتها المحققة، وزيادة أعبائها المالية، ومن ثم حدث عجز في الموازنة العامة، وهو يعدّ من الحقائق الأساسية منذ عدة سنوات، ومن المشكلات الاقتصادية المحورية، الأمر الذي يضع الاقتصاد المصري في موضع غير مرغوب فيه، لما لعجز الموازنة من تداعيات على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الخارجي، حدثت زيادة كبيرة في الديون الخارجية، لمحاولة التقليل من حدّة العجز في الموازنة العامة، والذي بلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣. مما سبق، يتبيّن أن مشكلة عجز الموازنة العامة في مصر ترتبط بمشكلة أخرى لا تقل خطورة عنها، وهي مشكلة تزايد حجم المديونية العامة للدولة، سواء أكانت محلية أم خارجية، نتيجة لتوجه الدولة إلى الاقتراض لتمويل العجز. ويمثل الدين العام أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتغطية عجز الموازنة. وقد عانت مصر مشكلة زيادة الدين الخارجي في مرحلة ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث اتسمت هذه المرحلة باعتماد مصر على القروض الخارجية، لتمويل جانب كبير من عجز الموازنة، وما زالت تعتمد عليها.

أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى أن الموضوع الذي يتناوله يلقى أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي في مصر في ظل تطور الأحداث السياسية الأخيرة، والتطورات الاقتصادية الناشئة عن هذه الأحداث، لما لعجز الموازنة من آثار في معدلات النمو والتشغيل ومستويات الأسعار، وتزايد أعباء الديون على الأجيال القادمة.

فرضية البحث: يسعى البحث إلى اختبار فرضية أن هناك علاقة طويلة الأجل وسببية بين عجز الموازنة العامة في مصر والدين الخارجي، وهذه العلاقة السببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الدين الخارجي، وليس العكس.

هدف البحث: يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على جانبي الموازنة العامة في مصر، لتحديد مقدار العجز الكلي، وعرض تطور حجم الدين الخارجي لمصر، وقياس أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي خلال الفترة (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في مصر، والمنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في مصر، من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما.

حدود البحث: يتم تقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

خطة البحث: تمشياً مع أهداف البحث، تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، يتناول المبحث **الأول** وضع الموازنة العامة في مصر، ويستعرض المبحث **الثاني** تطور الدين الخارجي في مصر، والمبحث **الثالث** يوضح التحليل القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة في مصر والدين الخارجي خلال الفترة (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، وينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

أولاً: وضع الموازنة العامة في مصر

تعتبر الموازنة العامة للدول ذات أهمية بالغة، لأنها تمثل برنامج عمل الدولة من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، التي تسعى إلى تنفيذه، كما تعدّ الأداة التي تستطيع من خلالها وضع تقديرات للإيرادات والنفقات، وعن طريقها يمكن أن تعرف مقدار العجز في موازنتها[١].

كما تواجه جميع دول العالم بصفة عامة، والدول النامية ومصر بصفة خاصة، عجزاً في الموازنة العامة، وإن كان هناك ارتباط أكثر وضوحاً بالنسبة إلى الدول النامية من الدول المتقدمة، حيث تعاني الدول النامية منذ فترة طويلة، بشكل متفاوت، عجز الموازنة، ونتائجه السلبية التي أصبحت من الأمور غير المقبولة في أية دولة، بعدما كان الأمر يقتصر على مواجهة أزمة أو من أجل تغطية نفقات طارئة. وقد نال عجز الموازنة اهتماماً كبيراً على مستوى الدول، وكيفية مواجهته، والسياسات المقترحة لذلك، والنتائج المترتبة عليه، والمقابل الاجتماعي له، ومن يتحمله[٢]. كما أن عجز الموازنة يمثل أحد الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد المصري[٣]، وهو يُعدّ من المشكلات الاقتصادية الأساسية، نظراً إلى آثاره المباشرة في أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وباعتباره عقبة تقف أمام الدول في تحقيق برنامجها التنموي، خصوصاً في ظل اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، وما يصاحب ذلك من زيادة مستمرة في الدين العام للحكومات، سواء أكان ديناً داخلياً أم خارجياً[٤].

١ ـ مفهوم عجز الموازنة العامة وتطوره في مصر

عندما تزيد النفقات العامة للدولة على إيراداتها، يحدث عجز في الموازنة العامة، وهو يُعرف بالعجز النقدي. وفي هذه الحالة، تسعى الدولة إلى تغطية هذا العجز إما بالاقتراض الداخلي أو

(١) الفايدي، «أثر الديون الخارجية على الدول النامية،» منقول، <http://www.manqol.com/topic/print.aspx?t=27 46>.

(٢) عبد الله عبد اللطيف عبد الله، «علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء رؤية التنمية المستقلة،» **مجلد البحوث المالية السادس** (وزارة المالية ـ القاهرة) (٢٠١٢)، ص ١.

(٣) أشرف حلمي سلامة، «الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة على الموازنة العامة المصرية في الفترة من ١٩٩١/ ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٧).

(٤) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١.

الخارجي[٥]. وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات[٦]، وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية[٧]. ويمثل صافي حيازة الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وغيرها، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات، وبين المتحصلات المتمثلة بالأقساط المسدّدة من القروض، ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة[٨]. وينبغي أن نشير هنا إلى أن العجز الذي تعانيه مصر هو عجز هيكلي مرتبط بخصائص الدول النامية، وليس عجزاً مرتبطاً بالدورة الاقتصادية، وهو يختفي مع تحسن الأحوال الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش[٩].

وقد أشار دليل إحصاءات مالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن عجز الموازنة العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي المطلوب، إلى جانب الإيرادات والمنح، لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة. ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض، أي أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى[١٠].

وقد حرص العديد من الدول النامية، ومنها مصر في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية[١١]. وقد تضمن هذا البرنامج عملية إصلاح شاملة تناولت السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف

(٥) كريمة محمد الحسيني، «تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة (٩٠/ ٩١ ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)،» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة)، السنة ١٠٠، العدد ٤٩٩ (تموز/ يوليو ٢٠١٠)، ص ٥٢.

(٦) منال عبد الله هبة سالم، «العجز في الموازنة وآثارها،» جامعة عدن، كلية الاقتصاد، كلية الاقتصاد (الجمهورية اليمنية) (٢٠١١).

(٧) عبد الله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمن أحمد، «الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية،» جامعة القاهرة (٢٠٠٨)، ص ١٢، <http://www.pidegypt.org/download/training/puplicBudjet.doc>.

(٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥،» وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٤)، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(٩) مروة فتحي السيد البغدادي، «الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠١١)، ص ١٢٠.

(١٠) صالح أحمد شعبان، «أسباب وصور عجز الموازنة العامة،» **مجلة ٢٦ سبتمبر** (التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية)، العدد ١٦٤٣ (حزيران/ يونيو ٢٠١٢).

(١١) محمود عبد العزيز توني، «الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣)،» في: **أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٢.

الهيكلي، فاتبعت الحكومة سياسات مالية انكماشية ترتكز على خفض العجز الكلي، كرقم مطلق، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال محاولات لترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة[١٢].

وسوف نتعرّف إلى وضع الموازنة العامة في مصر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، وبعد التطورات الاقتصادية والسياسية التي أسهمت في زيادة عجز الموازنة، الذي تمثل آخرها عالمياً في الأزمة المالية، ومحلياً في ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣. كما ارتبطت هذه الفترة بإجراء سياسات اقتصادية وتشريعية عديدة، استهدفت السيطرة على معدلات العجز في الموازنة العامة.

ويوضح الجدول الرقم (١) تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، وذلك من خلال عرض تطور حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، ونسبة كل منهما إلى الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من الجدول الرقم (١) ما يأتي:

ـ تزايد القيمة المطلقة للعجز الكلي للموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، حيث زادت من ٣٢,٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بنسبة ١٠,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى بلغت ٢٣٩,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بنسبة ١٣,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ حيث انخفض العجز وبلغ ٢٨,٩ مليار جنيه، بنسبة ٨,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض العجز في عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بمقدار ١,٢ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، حتى بلغ ٥٠,٤ مليار جنيه. ومن المتوقع أن يصل العجز في الموازنة العامة إلى ١٩٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤[١٣].

ـ أخذت نسبة العجز الكلي للموازنة العامة في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، كما أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)، وبشكل خاص في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، حيث بلغت ٦,٨ بالمئة. ويرجع انخفاض نسبة العجز، بشكل عام، إلى حرص مصر على تخفيض هذه النسبة وفقاً لتوجيهات المنظمات الدولية، واتباع الحكومة سياسات اقتصادية جديدة، والأخذ ببرامج الخصخصة، وقد حصلت من خلالها الدولة على حصيلة من الموارد المالية المحققة من عملية بيع بعض وحدات وشركات القطاع العام، وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية[١٤].

(١٢) إيهاب محمد يونس، «نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر،» **النهضة** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، السنة ١٣، العدد ٢ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص ٧.

(١٣) «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤،» وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٣)، ص ١٥.

(١٤) **النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري)، السنة ٥٩، العدد ٣ (٢٠٠٦)، ص ١٥.

الجدول الرقم (١)

تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)

القيمة بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز الكلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة إلى ن. م. إ. بالمئة	نسبة النفقات العامة إلى ن. م. إ. بالمئة	نسبة العجز الكلي إلى ن. م. إ. بالمئة
١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٨٤,٠	١١٢,٢	٣٢,٧	٣١٥,٧	٢٦,٦	٣٥,٥	١٠,٤
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٧٥,٩	١٠٣,٩	٢٨,٩	٣٥٨,٧	٢١,٢	٢٨,٩	٨,١
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٧٨,٣	١١٥,٥	٣٨,٤	٣٧٨,٩	٢٠,٦	٣٠,٥	١٠,١
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٨٩,١	١٢٧,٣	٤٣,٦	٤١٧,٥	٢١,٣	٣٠,٥	١٠,٤
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	١٠١,٩	١٤٥,٩	٤٥,٩	٤٨٥,٣	٢١,٠	٣٠,١	٩,٥
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	١١٠,٩	١٦١,٦	٥١,٦	٥٣٨,٥	٢٠,٦	٣٠,٠	٩,٦
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١٥١,٣	٢٠٧,٨	٥٠,٤	٦١٧,٧	٢٤,٥	٣٣,٦	٨,٢
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	١٨٠,٢	٢٢٢,٠	٥٤,٧	٧٤٤,٨	٢٤,٢	٢٩,٨	٧,٥
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٢١,٤	٢٨٢,٢	٦١,١	٨٩٥,٥	٢٤,٧	٣١,٥	٦,٨
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٨٢,٨	٣٥١,٥	٧١,٨	١٠٤٢,٢	٢٧,١	٣٣,٧	٦,٩
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٦٨,١	٣٦٥,٩	٩٨,٠	١٢٠٦,٦	٢٢,٢	٣٠,٣	٨,١
٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٦٥,٣	٤٠١,٩	١٣٤,٥	١٣٧١,١	١٩,٣	٢٩,٣	٩,٨
٢٠١١/ ٢٠١٢	٣٠٣,٦	٤٧٠,٩	١٦٦,٧	١٥٤٢,٣	١٩,٧	٣٠,٥	١٠,٨
٢٠١٢/ ٢٠١٣	٣٩٣,٥	٥٨٢,٧	٢٣٩,٩	١٧٣٥,٠	٢٢,٧	٣٣,٦	١٣,٨

المصدر: «التقرير المالي الشهري،» وزارة المالية المصرية (أعداد مختلفة).
ـ النسب: حسبت بمعرفة الباحثة.

كذلك يرجع انخفاض نسبة العجز إلى الزيادة في الإيرادات، نتيجة لتوجيهات الحكومة باتباع سياسات تعمل على ضبط عجز الموازنة، منها إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية، وزيادة ضريبة المبيعات على بعض المنتجات، كما اكتسب الاقتصاد المصري مقوّمات زادت من قدرته على التعامل مع الظروف المختلفة المحيطة به بمرونة أكبر، فاستطاع استيعاب أزمة ارتفاع الأسعار العالمية في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى حدّ كبير، من خلال تطبيق حزمة برامج إعادة تدوير الفوائض التي حققها أثناء سنوات النمو المرتفع، والتي تضمنت إجراءات لزيادة برامج الدعم وزيادة الأجور. وتم تمويل هذه الحزمة بإجراءات ضريبية وقع معظم أعبائها على الأغنياء، كذلك استطاع أن يصمد أمام الأزمة المالية العالمية، ويتمكّن من تحقيق معدلات نمو إيجابية، استناداً إلى التنوع في القطاعات الدافعة للنمو، والتغيرات الهيكلية التي طرأت على التشريعات والمؤسسات التي تدير الاقتصاد، والإصلاحات التي تمت في القطاع المالي والمصرفي، وكذلك الإجراءات التي اتبعها كل من وزارة المالية والبنك المركزي في التعامل مع الأزمة[١٥].

وللحدّ من عجز الموازنة العامة، شهدت السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ صدور بعض التشريعات التي استهدفت تنمية الإيرادات العامة وترشيد استخدام الدعم، فقد صدر القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وعدلت بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل، وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية، وقانون الضريبة على المبيعات، وتم خفض فئات التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، لعلاج التشوّهات الجمركية التي تعانيها بعض الصناعات المحلية، ورفع أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربية للشركات الصناعية الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وفي مجال ترشيد استخدام الدعم تم إعفاء عدد من السلع الغذائية من الرسوم الجمركية، بهدف تخفيض أسعارها في السوق المحلي[١٦].

وينبغي أن نشير إلى أن اتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي قد وضعت مؤشراً لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة، وهو في حدود ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[١٧]، ويوضح الجدول الرقم (١) أن مصر قد تجاوزت معدل الأمان بواقع ١١ بالمئة تقريباً، وهو ما يساوي أربعة أضعاف النسبة المتعارف عليها عالمياً، حيث كانت هذه النسبة تمثل ١٣,٨ بالمئة في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة، بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية، وزيادة إنتاج السلع والخدمات، ولكن في حالة توجيه تمويل العجز إلى النفقات الجارية، فإن ذلك يزيد من أعباء المديونية، ومن ثم يتم الدوران في حلقة مفرغة بين العجز والمديونية[١٨].

---

(١٥) «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٢)، ص ٣ ـ ٤.

(١٦) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨** (القاهرة: البنك، ٢٠٠٨)، ص ٦٥.

(١٧) حشماوي محمد، «الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،» (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ٩٧.

(١٨) يونس، «نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر،» ص ٦.

ـ كما أن الزيادة المستمرة في مقدار العجز الكلي في الموازنة العامة، ترجع إلى الزيادة في النفقات العامة خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، والتي زادت من ١١٢,٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، بنسبة ٣٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى بلغت مقدار ٥٨٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بنسبة ٣٣,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٤٧٠,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ بزيادة قدرها ١١١,٧ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٢٣,٧ بالمئة. ومن المتوقع أن تستمر النفقات في الزيادة حتى تصل إلى ٦٩٢,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، بنسبة ٣٤,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[١٩].

ـ وترجع الزيادة في النفقات العامة عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى زيادة الأجور وتعويضات العاملين، وقد بلغت ١٤٣ مليار جنيه[٢٠]، مقارنة بما قيمته ١٢٢,٨ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١١/ ٢٠١٢[٢١]، بزيادة قدرها ٢٠,٢ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٦,٤ بالمئة، وهذه الأجور تمثل نسبة ٢٤,٥ بالمئة من إجمالي المصروفات في موازنة عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وترجع الزيادة في الأجور إلى التحسينات التي تقررت على دخول بعض الفئات العاملة في الحكومة، سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو تحسين دخول الأئمة والوعاظ، وتحسين كادر هيئة الشرطة[٢٢].

ـ كما زادت فوائد الدين العام إلى ١٤٧مليار جنيه عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣[٢٣]، بعد أن كانت ١٠٤,٤ مليار جنيه عام ٢٠١١/ ٢٠١٢[٢٤]، بزيادة قدرها ٤٢,٦ مليار جنيه على عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وهذه الفوائد تمثل نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي المصروفات في موازنة عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

ـ وسجل باب الدعم حوالى ٣٣,٥ بالمئة من إجمالي المصروفات ارتفاعاً بنسبة ٣١ بالمئة، ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣[٢٥]، مقارنة بما قيمته ١٥٠,٢ مليار جنيه عن عام ٢٠١١/ ٢٠١٢[٢٦]، منها ١٢٠ مليار جنيه دعم للمواد البترولية في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقابل ٩٥,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١/ ٢٠١٢ بمعدل نمو ٢٥,٧ بالمئة، وارتفع دعم السلع التموينية إلى ٣٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقابل ٣٠,٣ مليار جنيه عن عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ بمعدل نمو ٧,٣ بالمئة[٢٧].

ـ وفي ما يتعلق بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت أقل نسبة في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وكانت تمثل ٢٨,٩ بالمئة من

(١٩) «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» ص ١٨.
(٢٠) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٣)، ص ٢.
(٢١) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢،» وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٢)، ص ٢.
(٢٢) «البيان المالي، ٢٠١٢،» المصدر نفسه.
(٢٣) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» ص ٢.
(٢٤) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٢،» المصدر نفسه.
(٢٥) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٣،» المصدر نفسه، ص ٢.
(٢٦) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٢،» المصدر نفسه، ص ٣.
(٢٧) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٣،» المصدر نفسه، ص ٢٠.

الناتج المحلي الإجمالي، وأعلى نسبة ٣٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، كما بلغت ٣٣,٦ بالمئة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، فضلاً عن الزيادات في الأجور، وتكاليف تطبيق الحدّ الأدنى للأجور، وأداء فوائد الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزانة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات[٢٨].

مما سبق، نجد أن معظم الزيادة في الإنفاق الحكومي تم توجيهها إلى المصروفات الجارية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ولا سيما مع تقلص الإنفاق الاستثماري الحكومي، وهو ما صاحبته زيادة كبيرة في حجم ونسبة الإنفاق الجاري من الأجور والدعم[٢٩].

كما نجد أن قرابة ربع النفقات في الموازنة تذهب إلى أجور العاملين في الدولة، وربع للدعم، وربع آخر لسداد فوائد وأقساط الدين الحكومي، بينما يتجه الربع الأخير فقط إلى الخدمات وإلى الاستثمار العام، الأمر الذي يبيّن عدم قدرة الموازنة على تحقيق الرفاهة المطلوبة للمواطنين.

ـ وفي ما يتعلق بجانب الإيرادات، نجد أنها في تزايد مستمر، حيث زادت من ٨٤,٠ مليار جنيه في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، بنسبة ٢٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، حيث بلغت ٢٨٢,٨ مليار جنيه، وبنسبة ٢٧,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل أعلى نسبة خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، بمعدل نمو بلغ ٢٧,٧ بالمئة، ثم انخفضت الإيرادات خلال العامين ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، و٢٠١٠/ ٢٠١١، وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، ونتيجة للتأثر بأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتداعيات المصاحبة لها من توقف النشاط الاستثماري، والابتعاد عن السوق، وخروج غالبية الاستثمارات الأجنبية، وعدم الاستقرار الأمني، والاضطرابات والاعتصامات العمالية.

ـ ثم أخذت الإيرادات في الزيادة، ولكن بنسبة أقل من زيادة المصروفات، إلى أن بلغت ٣٩٣,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مقارنة بحوالى ٣٠٣,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٩٠ مليار جنيه، بمعدل نمو قدره ٣٠ بالمئة. وتمثل هذه الإيرادات نسبة ٢٢,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣. وقد أشار الحساب الختامي إلى أن الزيادة في الإيرادات ترجع إلى زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة ٢١ بالمئة، بقيمة بلغت نحو ٢٥١,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وذلك نتيجة لزيادة المحصل من كل أبواب الضريبة، وبشكل خاص الضرائب على الدخول والممتلكات، والإيرادات غير الضريبية[٣٠].

(٢٨) «البيان المالي، ٢٠١٢،» المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٩) «التقرير الاقتصادي ربع السنوي: الربع الثاني «أكتوبر ـ ديسمبر»، العام المالي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (القاهرة) (٢٠١٣)، ص ٦.

(٣٠) «الحساب الختامي للموازنة، ٢٠١٣،» المصدر نفسه، ص ٢٧.

٢ ـ أسباب عجز الموازنة العامة في مصر

عند البحث في أسباب زيادة عجز الموازنة العامة في مصر، نجد أن بعضها يعود إلى زيادة النفقات العامة، وبعضها يرجع إلى تباطؤ نمو الإيرادات العامة، ومن هذه الأسباب ما يأتي:

ـ زيادة حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي معدل نموه خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، وبشكل خاص في السنوات الأخيرة، نتيجة لزيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الموازنة، والتي منها الزيادة في الأجور وتعويضات العاملين بسبب المطالبات الفئوية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتوسع الجهاز الإداري والحكومي، وما واكب ذلك من زيادة حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها، وزيادة عبء الدين العام، وتراجع النفقات الاستثمارية[٣١].

ـ زيادة عدد السكان في مصر الذي بلغ ٩٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٤[٣٢]، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وإسكان وغير ذلك.

ـ انخفاض الموارد العامة للدولة، خاصة الضرائب، عما كان مقدراً، نتيجة للأحداث التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠١١، مثل الانفلات الأمني، والاضطراب السياسي، وإغلاق العديد من المصانع، وكل هذا أثر بشكل سلبي في الأرباح المحققة، ومن ثم في حصيلة الضرائب[٣٣].

ـ ضعف الأداء الضريبي الذي يرجع إلى:

أ ـ تقلب الحصيلة الضريبية نتيجة لزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يحقق المشتغلون فيه دخولاً عالية لا تخضع للضرائب[٣٤].

ب ـ وجود ظاهرة التهرب الضريبي، فغموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها تؤدي دوراً كبيراً في تشجيع التهرب الضريبي[٣٥]، سواء أكان تهرباً كلياً أم جزئياً، بالشكل الذي يحرم الدولة من موارد ضخمة قدرها البعض بمبلغ ٣٠ مليار جنيه سنوياً[٣٦]، كما أن ضآلة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب تساعد كثيراً على هذا التهرب[٣٧].

---

(٣١) «Risks of the Egyptian Public Debt,» ALEXBANK (Egypt), Economic Research, Working Papers (July 2011), p. 8.

(٣٢) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة)، <http://www.sis.gov.eg/ar/default.aspx>.

(٣٣) علي لطفي، «عجز الموازنة العامة للدولة في مصر: الأسباب ـ الآثار ـ التمويل ـ العلاج،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر السنوي الثامن عشر أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادي، الذي أقامته كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، يومي ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، ص ٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣٥) حسن الحاج، «عجز الموازنة: المشكلات والحلول،» **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت)، العدد ٦٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٧)، ص ١٠.

(٣٦) لطفي، المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٧) الحاج، المصدر نفسه، ص ١٠.

ج ـ جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الموارد السيادية للدولة، إلى جانب انخفاض المستوى المهني والفني للمشتغلين في الجهاز الضريبي، وانتشار البيروقراطية بينهم[٣٨]، فضلًا عن عدم قيام الحكومة بوضع السياسات والإجراءات الكافية لتحصيل الإيرادات العامة بشكل أكثر كفاءة وعدالة[٣٩].

د ـ مشكلة المتأخرات الضريبية المستحقة للحكومة لدى الجهات المختلفة أو الأفراد، والتي كانت تمثل ٢,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤، ثم بلغت ٦٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٢[٤٠]، وعدم خضوع كل أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب، بسبب ما يتمتعون به من نفوذ سياسي واجتماعي، يمكّنهم من التهرب من أية تشريعات ضريبية[٤١].

هـ ـ زيادة الاعتماد على أذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة من دون البحث عن مصادر أخرى للإيرادات[٤٢].

و ـ ارتفاع حجم الدين المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام المحلي والخارجي[٤٣].

ز ـ عدم تحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية[٤٤].

ثانياً: تطور الدين الخارجي في مصر

يعدّ الدين العام محل جدل مستمر، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية، ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة. وعلى الجانب الآخر، أيد كثير من الاقتصاديين، وفي مقدمتهم كينز، القروض، ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز. ومن ثم لم تعُد هناك ضرورة لتوازن الميزانية[٤٥]، وبالتالي يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض.

وبالرغم من الخلافات التي تثار بشأن القروض، وخطورة الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الإيرادات العامة، فما زالت مهمة لتغطية النفقات غير العادية، بل على العكس، فقد تزايدت أهميتها

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.
(٣٩) أحمد عبد الرحيم زردق، **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر** (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٩)، ص ٩١.
(٤٠) لطفي، «عجز الموازنة العامة للدولة في مصر: الأسباب ـ الآثار ـ التمويل ـ العلاج،» ص ٧.
(٤١) الحاج، «عجز الموازنة: المشكلات والحلول،» ص ٩.
(٤٢) يونس، «نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر،» ص ١٩ ـ ٢٠.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.
(٤٤) لطفي، «عجز الموازنة العامة للدولة في مصر: الأسباب ـ الآثار ـ التمويل ـ العلاج،» ص ٧.
(٤٥) إيمان غسان شحرور، «عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية،» **بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٦٣ ـ ٦٤ (صيف ـ خريف ٢٠١٣)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

وحجمها بالنسبة إلى معظم الدول، ولا سيَّما الدول الآخذة في النمو، والتي تفتقر إلى موارد لتمويل مشاريعها التنموية(٤٦).

وفي ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى الاقتراض من البنك المركزي خلال الثلاث سنوات الماضية (٢٠١١ ـ ٢٠١٣)، فمن غير المرغوب فيه أن يتم الإفراط في استخدام هذه الوسيلة في الفترة القادمة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم، ويخلق مزيداً من الضغوط على سعر الصرف، بالشكل الذي يؤثر سلباً في الاقتصاد ككل(٤٧).

وبمقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، يتضح أنها في الحدود الآمنة، فيمثل مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٣ بالمئة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ضمن أفضل المستويات العالمية، وهي تمثل ١٦,٤ بالمئة لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٦,٣ بالمئة لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا، كما سجل مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية ما نسبته ٦,٤ بالمئة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بما يقل عن المستويات العالمية التي تراوحت ما بين ١٣,١ بالمئة في مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، و٥٤,٩ بالمئة لمجموعة شمال ووسط أوروبا لعام ٢٠١٣، وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي(٤٨).

١ ـ مفهوم الدين الخارجي وتطوره في مصر

ـ تعريف الدين الخارجي(٤٩)

لقد وضعت كُلُ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، تعريفاً للدين الخارجي ينصّ على أنه «الدين الإجمالي في تاريخ معين، والذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه»(٥٠).

وسوف نتعرّف إلى تطور حجم الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، والذي يوضحه الجدول الرقم (٢).

---

(٤٦) محمد مصطفى أبو مصطفى، «دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨،» (رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزّة، ٢٠٠٩)، ص ٤٣.

(٤٧) «البيان المالي، ٢٠١٣،» المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤٨) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣** (القاهرة: البنك، ٢٠١٣)، ص ٤٤.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: Ugo Panizza, «The External Debt Contentious Six Years after the Monterrey Consensus,» Conference on Trade and Development (United Nations), G-24 Discussion Paper Series, no. 51 (September 2008), pp. 13-14.

(٥٠) آياد حماد عبد، «أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية: أسبابها وسبل مجابهتها،» **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** (جامعة العراق)، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ٢.

الجدول الرقم (٢)

تطور حجم الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)

السنة	إجمالي الدين الخارجي بالمليار دولار	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمئة	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية بالمئة	أعباء خدمة الدين بالمليار دولار	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية بالمئة	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى المتحصلات الجارية بالمئة	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار
١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٧,٨	٢٨,٢	١٥٦,٠	_	٩,٦	_	٤٢٦,٤
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٦,٦	٢٨,٥	١٤١,٥	١,٦	٨,٧	٧,٣	٣٩٩,٥
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٨,٧	٣٤,٢	١٧١,٢	٢,٠	١٢,٢	٩,٧	٤٢٢,٢
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٩,٤	٤٢,٥	١٥٧,٦	٢,٢	١٢,١	١٠,١	٤٢٤,٧
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٣٠,٠	٣٨,٢	١٢٧,٥	٢,٥	١٠,٨	٩,٢	٤٢٣,٤
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٩,٠	٣١,١	١٠٠,٣	٢,٧	٩,٤	٧,٩	٤٠٢,٦
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٣٠,٠	٢٧,٦	٨٢,٤	٣,٠	٨,٥	٧,٣	٤٠١,٧
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٣٠,٠	٢٢,٨	٧٠,٤	٣,٠	٦,٩	٥,٩	٣٩٨,٥
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٣٣,٩	٢٠,١	٥٩,٩	٣,٠	٤,٦	٤,٣	٤٥٠,٠
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٣١,٥	١٧,٠	٦٤,٤	٣,٠	٦,٢	٥,٣	٤١٨,٦
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٣٣,٧	١٥,٩	٧١,٠	٢,٦	٥,٥	٤,٥	٣٩٩,٢
٢٠١٠/ ٢٠١١	٣٤,٩	١٥,٢	٧١,٤	٢,٨	٥,٧	٤,٥	٤١٣,٦
٢٠١١/ ٢٠١٢	٣٤,٤	١٣,٥	٧٤,٨	٢,٩	٦,٣	٤,٥	٣٨٩,٧
٢٠١٢/ ٢٠١٣	٤٣,٢	١٧,٣	٨٩,٧	٣,١	٤,٦	٤,٦	٤٨٩,٩

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول الرقم (٢) ما يأتي:

ـ تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، ما بين الارتفاع والانخفاض، فكان يبلغ ٢٧,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ثم ارتفع ليبلغ ٣٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ثم انخفض في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار، وذلك لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، فانخفاض رصيد الدين بنحو ١,٣ مليار دولار، وتحقق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ ١,١ مليار دولار، نتيجة لسداد أقساط بنحو ٣,٥ مليار دولار، والاستخدامات بنحو ٢,٤ مليار دولار من القروض والتسهيلات[٥١].

ثم بلغ حجم الدين الخارجي ٣٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وذلك لارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، وانخفاض إجمالي الدين الخارجي ليبلغ نحو ٣٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، بما يعادل ١٦٥١,٤ مليون دولار، وتحقق صافي الاستخدام من القروض والتسهيلات والودائع بكافة آجالها بنحو ١٠٤٦,٢ مليون دولار، وارتفاع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية بما قيمته ٨٤,٠ مليون دولار[٥٢].

ثم ارتفع إجمالي الدين الخارجي ليبلغ ٤٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بمعدل نمو بلغ ٢٥,٦ بالمئة عن عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، وذلك نتيجة لزيادة صافي الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات، ليرتفع رصيد الدين بنحو ٩,٣ مليار دولار، ولينخفض سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار، وهو ما ترتب عليه انخفاض رصيد الدين بنحو ٥٢٧,٨ مليون دولار[٥٣].

ـ وفي ما يتعلق بنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها كانت ٢٨,٢ بالمئة في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، وأخذت ترتفع إلى أن بلغت ٤٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ثم أخذت تتراجع إلى أن بلغت ١٣,٥ بالمئة في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢. وهذا الانخفاض يعكس التحسن في مؤشرات الدين الخارجي، نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق معدل الزيادة في رصيد الدين الخارجي في بعض السنوات، كذلك نمو حصيلة الصادرات من السلع والخدمات بالشكل الذي أدى إلى تحسن نسبة خدمة الدين إلى كل من المتحصلات الجارية، والصادرات من السلع والخدمات، ثم انخفضت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك لتصل إلى ١٣,٥ بالمئة في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، ثم ارتفعت لتبلغ ١٧,٣ بالمئة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

ـ وبالنسبة إلى إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية، نجد أنها كانت ١٥٦ بالمئة في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، وأخذت ترتفع إلى أن بلغت ١٧١,٢ بالمئة في عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ثم انخفضت إلى أن بلغت ٥٩,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وهذا الانخفاض

(٥١) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩** (القاهرة: البنك، ٢٠٠٩)، ص ٣٤.
(٥٢) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢** (القاهرة: البنك، ٢٠١٢)، ص ٣٩.
(٥٣) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠١٣** (القاهرة: البنك، ٢٠١٣)، ص٣٧.

يشير إلى التحسن في مؤشرات الدين الخارجي، ثم عادت وارتفعت إلى أن بلغت ٨٩,٧ بالمئة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

ـ وفي ما يتعلق بأعباء خدمة الدين، نجد أنها كانت ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وأخذت ترتفع إلى أن بلغت ٣ مليارات دولار خلال الفترة (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المسدد من الأقساط، وانخفاض الفوائد المدفوعة[٥٤]. ثم بلغت ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ نتيجة لزيادة المسدد من الأقساط والفوائد المدفوعة بمقدار ٨٤,٤ مليون دولار، والعوائد المدفوعة بنحو ٢١,٠ مليون دولار، لتصل إلى نحو ٦٥٩,٠ مليون دولار[٥٥]. ثم بلغت ٣,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأقساط المسددة بمقدار ٢٠٠,٥ مليون دولار لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار، في حين انخفضت الفوائد المدفوعة بمقدار ١٥,٠ مليون دولار، لتصل إلى ٦٤٣,٣ مليون دولار[٥٦].

ـ كما نلاحظ من الجدول الرقم (٢) أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية أخذت تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، فكانت ٨,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى أن بلغت ١٢,٢ بالمئة عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ثم أخذت تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت ٦,٣ بالمئة في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، ويرجع الارتفاع في هذه النسبة إلى انخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية[٥٧].

ـ كذلك نلاحظ أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى المتحصلات الجارية تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، فكانت ٧,٣ بالمئة عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ثم انخفضت لتصل إلى ٤,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. ويعكس هذا الانخفاض تحسناً في نسبة الدين الخارجي إلى المتحصلات الجارية، نتيجة انخفاض أعباء خدمة الدين الخارجي، وارتفاع حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

ـ في ما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي، نجد أنه يتذبذب كذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أقصى قيمة له، ٤٥٠ دولاراً في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، نتيجة لزيادة رصيد الدين الخارجي، وأقل قيمة له، ٣٨٩,٧ دولار في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، بمعدل انخفاض بلغ ٥,٨ بالمئة عن عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وذلك للتحسن في سداد أقساط الدين والفوائد، والتحسن في مؤشرات الدين الخارجي. ثم ارتفعت هذه القيمة في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ حتى بلغت ٤٨٩,٩ دولار.

(٥٤) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠٠٩**، المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٥٥) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠١٢**، المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٥٦) **البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، ٢٠١٣**، المصدر نفسه، ص ٣٨.
(٥٧) **المجلة الاقتصادية** (البنك المركزي المصري)، السنة ٥٢، العدد ٤ (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، ص ١٠٣.

٢ ـ أسباب الدين الخارجي

هناك العديد من الأسباب التي توضح تزايد الدين الخارجي في الدول النامية بشكل عام، ومصر بشكل خاص، وذلك في السنوات الأخيرة.

أ ـ بالنسبة إلى الدول النامية

من هذه الأسباب ما يأتي:

ـ تمويل الاستثمار من أجل التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[٥٨]، من خلال استخدام وسائل حديثة ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية متقدمة، وهو ما تفتقر إليه الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى الاقتراض لشراء الآلات والمعدات[٥٩]، وخصوصاً في ظل انخفاض معدل الادخار القومي فيها[٦٠]، وانخفاض حصيلة الصادرات، وزيادة قيمة الواردات، ومن ثم وجود عجز كبير في الميزان التجاري في معظم الدول النامية[٦١].

ـ انخفاض كفاءة توظيف القروض، وسوء التخطيط، وتغير السياسات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى فشل الكثير من المشروعات التي تم الاقتراض من أجلها، وأدى إلى مزيد من الاقتراض[٦٢].

ـ نهب جانب كبير من القروض، وتهريبها إلى الخارج، نتيجة للفساد الإداري والمالي والسياسي في معظم مؤسسات الدول النامية[٦٣].

ـ الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الصناعة، لأنها تتطلب كثافة رأسمالية تفوق طاقة أغلب الدول النامية[٦٤].

ـ عدم توجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية ذات العائد الكبير[٦٥].

---

(٥٨) Augustin Kwasi Fosu, «The Impact of External Debt on Economic Growth in Sub-Saharan Africa,» *Journal of Economic Development*, vol. 21, no. 1 (June 1996), pp. 95-96.

(٥٩) فضيلة جنوحات / ز/ حريتي، «إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة،» (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ١٩.

(٦٠) Vincent N. Ezeabasili [et al.], «Nigeria's External Debt and Economic Growth: An Error Correction Approach,» *International Journal of Business and Management*, vol. 6, no. 5 (May 2011), p. 156.

(٦١) زردق، **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر**، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٦٢) الموقع الإلكتروني إعمار، <http://eamaar.org>.

(٦٣) حريتي، «إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة،» ص ٦٩.

(٦٤) أبو مصطفى، «دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨،» ص ٤٧.

(٦٥) سامر علي عبد الهادي، «الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية: حالة الأردن، ١٩٩٠ ـ ٢٠١١،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر العلمي التاسع «الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل» الذي أقامته جامعة الزرقاء الأردنية، في عمّان، يومي ٢٤ ـ ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ص ٣.

ـ عجز ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية نتيجة لزيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام في الدول النامية المصدّرة لها، الأمر الذي ترتب عليه تدهور شروط التبادل التجاري، بالشكل الذي يزيد من عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم يزيد الميل إلى الاقتراض(٦٦).

ـ الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي، وأصبحت خدمة الدين تمثل مقداراً كبيراً من الدين، وتستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي(٦٧).

ـ وقوع أزمات مفاجئة محلية أو أجنبية، مثل الظروف الطبيعية القاهرة، أو الحروب، الأمر الذي يضطر الدولة إلى طلب القروض المحلية أو الأجنبية بصورة استثنائية(٦٨).

ب ـ بالنسبة إلى مصر

من هذه الأسباب ما يأتي:

ـ لجأت مصر إلى الاقتراض لسدّ فجوة الموارد المحلية وتمويل الاستثمارات، لعجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار اللازم للنمو. كما أن طبيعة استخدام القروض الخارجية تعدّ من أسباب تفاقم مشكلة الديون، حيث توجه نسبة من القروض إلى تمويل عجز الميزانية، واستيراد السلع الاستهلاكية، وخصوصاً المواد الغذائية، ويوجه جزء آخر إلى تمويل مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطي تكاليف الاقتراض، ومن ثم فقد أصبحت القروض عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري(٦٩).

ـ أدت الاضطرابات الأمنية، وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى شركاء مصر التجاريين، إلى عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي. وقد اعتمد عليها الاقتصاد المصري في تكوين احتياطياته من النقد الأجنبي، فبالرغم من استمرار تحقيق حصيلة الصادرات من السلع بالنقد الأجنبي لمعدلات نمو بلغت ٧,٣ بالمئة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، إلا أن معدل نمو الواردات، وخصوصاً المنتجات البترولية، سجل نحو ٢٧ بالمئة في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، و٢٤,٥ بالمئة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وقد أدت إلى تراجع الميزان التجاري بشكل عام، ليسجل عجزاً بمقدار ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، مقابل عجز بنحو ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠/ ٢٠١١(٧٠).

(٦٦) الموقع الإلكتروني إعمار، <http://eamaar.org>.

(٦٧) منتديات ستار تايمز، <http://www.startimes.com>.

(٦٨) أبو مصطفى، «دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨،» ص ٤٧.

(٦٩) حسين عبد المطلب الأسرج، «التدفقات المالية إلى مصر في ظلّ العولمة المالية،» (٢٠٠٤)، ص ١٤، <http:// www.academia.edu/381544>.

(٧٠) البيان المالي، ٢٠١٣، المصدر نفسه، ص٣.

ـ تراجع أداء الصادرات الخدمية لتسجل انخفاضاً بنحو ٥ بالمئة في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، وذلك ما حدث مع بداية الأزمة المالية العالمية، وضعف الطلب الخارجي، بالرغم من النمو في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، خلال العامين السابقين، وقد ارتفعت من ٩,٥ مليار دولار إلى ١٧,٨ مليار دولار، إلا أن عجز الميزان الجاري قد تضاعف تقريباً خلال الفترة نفسها ليسجل نحو ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ مقابل عجز بلغ ٤,٣ مليار دولار قبل عامين(٧١).

ـ تراجع التدفقات الرأسمالية نتيجة لتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية، عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. فبالرغم من حصول مصر على مساعدات اقتصادية بنحو ٩ مليارات دولار منذ شباط/ فبراير من عام ٢٠١١، وحتى نهاية آذار/ مارس من عام ٢٠١٣، إلا أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية ظل في تناقص مستمر، لينخفض بأكثر من ٥٠ بالمئة عن مستواه في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠١٠، وقد سجل ٣٦ مليار دولار، حيث بلغ رصيد الاحتياطي في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ نحو ١٥ مليار دولار، وهو ما يعني أن إجمالي الاستخدامات من النقد الأجنبي في الاقتصاد المصري خلال العامين السابقين، وصلت إلى نحو ٣٠ مليار دولار. وقد انعكس ذلك بوضوح على ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنيه المصري(٧٢).

ثالثاً: التحليل القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة في مصر والدين الخارجي

لدراسة أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي خلال الفترة (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، يتعين تحديد متغيرات النموذج، واختبار استقرار السلاسل الزمنية، وتقدير نموذج الانحدار المتعدد، بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، واستخدام التكامل المشترك، والسببية لجرانجر.

١ ـ متغيرات النموذج

لتحقيق هدف البحث، يتم بناء نموذج يمثل فيه الدين الخارجي كمتغير تابع. أما المتغيرات التفسيرية، فتتمثل بمتغير العجز النقدي للموازنة العامة (الذي يعرف بالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة)، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن متغيرات النموذج هي:

ـ **المتغير التابع**: الدين الخارجي X_1.

ـ **المتغيرات المستقلة**

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٧٢) «البيان المالي ٢٠١٣،» المصدر نفسه، ص ٤.

(١) النفقات العامة X_2.

(٢) الإيرادات العامة X_3.

(٣) الناتج المحلي الإجمالي X_4.

ويعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، التي تم الحصول عليها من نشرة البنك الأهلي المصري، والإحصاءات المالية الدولية، أعداد مختلفة، للفترة (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣) وتأخذ الدالة الصيغة التالية: $X_1 = F(X_2, X_3, X_4)$

٢ ـ التحليل القياسي

لإجراء التحليل القياسي، تم اتباع الخطوات الآتية:

أ ـ اختبار استقرار السلاسل الزمنية

غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وبالتالي فإن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل إجراء التحليل القياسي، تعدّ الخطوة المنهجية الأولى، التي تبين نمط واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وذلك لأن معظم المتغيرات الاقتصادية تتغير وتنمو مع الزمن، الأمر الذي يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن. ولذا فمن الضروري اختبار استقرار السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار(٧٣). كما يؤدي إجراء علاقة انحدار على سلاسل زمنية غير مستقرة في النماذج القياسية إلى وجود ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي(٧٤).

ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية، نعتمد على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، التي تتضمن عدة أنواع من الاختبارات، منها اختبار ديكي ـ فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)(٧٥)، ويتمثل الفرض العدمي بأن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)(٧٦)، أي أنها غير مستقرة، والفرض البديل يتمثل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها مستقرة(٧٧).

(٧٣) شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي** (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٢٠٠.

(٧٤) نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، «العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)،» ص ١٠، <http://www.freit.org/workingpapers/papers/tradepolicygeneral/freit293.pdf>.

(٧٥) ندوى خزعل رشاد، «استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة،» **المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية** (جامعة الموصل)، السنة ١١، العدد ١٩ (٢٠١١)، ص ٢٧٣.

(٧٦) Jozef Barunik, «Lecture: Introduction to Co-integration Applied,» *Econometrics* (Summer 2010-2011).

(٧٧) Mohammed Issa Shahateet [et al.], «Budget Deficit and External Debt in Jordan: Causality and Co-Integration Analysis,» *International Journal of Economics and Finance* (Canadian Center of Science and Education), vol. 6, no. 8 (2014), p. 272.

وبناء على ما سبق، نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيّرات الدراسة، وتحديد درجة استقرارها، باستخدام اختبار ديكي ـ فولر الموسع خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي ـ فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)
على متغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠١٢/ ٢٠١٣)

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF		الاستقرار
X1	الدين الخارجي	ـ ٣,٧٦٤٥٢٨	(٠,٠٠١٤)(*)	مستقرة
X2	النفقات العامة	٦,١٩٦١٨٣	(٠,٠٠٠)(**)	مستقرة
X3	الإيرادات العامة	٥,٠٨٩٢٦٩	(٠,٠٠٠)(**)	مستقرة
X4	الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٦٧٤٧٤	(٠,٠٠٠)(**)	مستقرة

ملحوظة: الأرقام بين الأقواس توضح القيمة الاحتمالية المناظرة للمعلمة.
(*) مستوى معنوية ٥ بالمئة.
(**) مستوى معنوية ١٠ بالمئة.
المصدر: نتائج تحليل حزمة البرامج الإحصائية (E Views 8).

يتبين من الجدول الرقم (٣) أن القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة هي أقل من ٥ بالمئة، الأمر الذي يعني قبول الفرض البديل، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة لكافة متغيّرات الدراسة.

ب ـ نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتناول هذا الجزء تحديد الأثر الكمّي للمتغيّرات المستقلة في المتغير التابع، باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وكانت النتيجة كما يوضحها الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤)

ملخص نتائج تحليل النموذج

R- Square	R-Adjusted Square	Std Error of Regression	Durbin-watson	Prob (F-Statistic)
٠,٨٥٢٥٣٨	٠,٨٣٦٧٣٨	٠,٢٨٢٥٠٥٤	١,٨٠٥٥٩٤	٠,٠٠٠٠٠

المصدر: تمّ الحصول على النتائج السابقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (E Views 8).

وكانت معادلة الانحدار كالآتي:

$$X_1 = b_1 + b_2.X_2 + b_3.X_3 + b_4.X_4$$

$$X_1 = 43324.86 + 1.453767\ X_2 - 1.454616\ X_3 - 0.258000\ X_4$$

$$(0.0000)\ (0.0042)\ (0.0008)\ (0.0379)$$

يتضح من الجدول الرقم (٤) أن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في المتغير التابع عند درجة ثقة ٩٩ بالمئة، وقيمة R-Square تمثل ٨٥ بالمئة، الأمر الذي يعني أن ٨٥ بالمئة من التغير في المتغير التابع (الدين الخارجي)، يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، والإيرادات العامة، والناتج المحلي الإجمالي).

كما يتضح من المعادلة أن هناك علاقة طردية بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن الزيادة في النفقات العامة بنسبة ١ بالمئة، تؤدي إلى زيادة الدين الخارجي بنسبة ١,٤٥٣٧؛ والزيادة في الإيرادات العامة بنسبة ١ بالمئة، تؤدي إلى نقص الدين الخارجي بنسبة ١,٤٥٤٦؛ والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ بالمئة، تؤدي إلى نقص الدين الخارجي بنسبة ٠,٢٥٨٠.

ج - اختبار التكامل المشترك ليوهانسن (Uohansen)[٧٨]

يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرَيْن أو أكثر من الناحية الإحصائية إلى وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل بشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته[٧٩]، وكان يستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. وقد عرف كل من إنغل وجرانجر التكامل المشترك (Co-integration) بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة (Non–stationary) لنموذج معين. ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير. ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية، فالتغير في مستوى الأجور والأسعار، والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات. وإذا حدث اختلال في هذه المتغيرات في الأجل القصير، يمكن أن تتدخل الحكومة لعلاج ذلك، أي أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة دينامية بين متغيرات الدراسة، خصوصاً في الأجل الطويل.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وتم تجميعها معاً بصورة خطية، وبالترتيب نفسه، فإنها تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة، يمكن استخدامها في تحليل الانحدار من دون الخوف من النتائج المترتبة. ويتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المستخدم، إجراء اختبارين، هما: اختبار الأثر، واختبار الإمكانية العظمى[٨٠].

(٧٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: Robert F. Engle; C. W. J. Granger, «Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing,» *Econometrica*, vol. 55, no. 2 (March 1987), pp. 251-276.

(٧٩) رشاد، «استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة،» ص ٢٦٩.

(٨٠) Bent E. Sørensen, «Co-integration,» *Economics*, no. 266 (Spring 1997), and (1 March 2005), pp. 6-9.

ويوضح الجدول الرقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Eigen Value Trace).

الجدول الرقم (٥)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Eigen Value Trace)

الفرض العدمي	Eigen Value	Trace Statistic	القيمة الحرجة ٥ بالمئة	القيمة الاحتمالية
None	٠,٨١١٤٧٩	٨٢,٢٦٩٩٨	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
At most 1(*)	٠,٥٤٥٢٨٢	٣٢,٢١٣٦١	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٢٥٨
At most 2	٠,٢٠٢٦٨٢	٨,٥٧١٢٦١	١٥,٤٩٤٧١	٠,٤٠٦٥
At most 3	٠,٠٥٧٤٨٨	١,٧٧٦٢٠٤	٣,٨٤١٤٦٦	٠,١٨٢٦

(*) عند مستوى معنوية ٥ بالمئة، يتمّ رفض الفرض العدمي.

المصدر: تمّ الحصول على النتائج السابقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (E Views 8).

كما يوضح الجدول الرقم (٦) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen Value).

الجدول الرقم (٦)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen Value)

الفرض العدمي	Eigen Value	Max- Eigen Statistic	القيمة الحرجة ٥ بالمئة	القيمة الاحتمالية
None(*)	٠,٨١١٤٧٩	٥٠,٠٥٦٣٧	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٠٠٠٠
At most 1(*)	٠,٥٤٥٢٨٢	٢٣,٦٤٢٣٥	٢١,١٣١٦٢	٠,٠٢١٧
At most 2	٠,٢٠٢٦٨٢	٦,٧٩٥٠٥٨	١٤,٢٦٤٦٠	٠,٥١٣٧
At most 3	٠,٠٥٧٤٨٨	١,٧٧٦٢٠٤	٣,٨٤١٤٦٦	٠,١٨٢٦

(*) عند مستوى معنوية ٥ بالمئة، يتمّ رفض الفرض العدمي.

المصدر: تم الحصول على النتائج السابقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (E Views 8).

يتبيّن من الجدولين السابقين الرقمين (٥) و(٦) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل عند *None، و*At most1، ومن ثم يتم رفض الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل عند *None، و*At most1، وقبول الفرض البديل الذي يبين أن هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات في الأجل الطويل، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وكانت معادلة العلاقة الطويلة الأجل كما يأتي:

$$X_1 = -810411.8 + 20.07395\ X_2 - 0.215204\ X_3 - 5.018358\ X_4$$

يتضح من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

د ـ اختبار العلاقة السببية لـ «جرانجر» (Granger)

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية: هل هو اتجاه أحادي، أم تبادلي، أم أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات؟

ويوضح الجدول الرقم (٧) نتائج اختبار السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة كالآتي:

الجدول الرقم (٧)

نتائج اختبار السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة

الفرض العدمي	عدد المشاهدات	قيمة F-Statistic	القيمة الاحتمالية
X_2 لا تسبب X_1	٣٠	٤,٦١٣٤٢	٠,٠١٩٧
X_1 لا تسبب X_2		١,٠١١٧٢	٠,٣٧٨٠
X_3 لا تسبب X_1	٣٠	٢,٢٨٨٩٨	٠,١٢٢٢
X_1 لا تسبب X_3		١,٢٠٨٩٩	٠,٣١٥٤
X_4 لا تسبب X_1	٣٠	٢,٧٥٦٢٣	٠,٠٨٢٨
X_1 لا تسبب X_4		٠,٢٤١٥٩	٠,٧٨٧٢

المصدر: تم الحصول على النتائج السابقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (E Views 8).

يتبيّن من الجدول الرقم (٧) أن المتغير X_2 يسبب X_1، وذلك لأن القيمة الاحتمالية أقل من ٥ بالمئة، فيتم قبول الفرض البديل، أما بالنسبة إلى باقي المتغيرات، فالقيمة الاحتمالية أكبر من ٥ بالمئة، فيتم قبول الفرض العدمي، أي أن النفقات العامة تسبب الدين الخارجي، لكن الدين الخارجي لا يسبب النفقات العامة. ومن هنا يتبين أن العلاقة السببية في اتجاه واحد من النفقات العامة إلى الدين الخارجي، وليس العكس. وفي ما يتعلق بالعلاقة السببية بين المتغيرات التفسيرية الأخرى والمتغير التابع، يتبين عدم وجود علاقة سببية بينهما.

خاتمة

١ ـ النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج، وهي كالآتي:

ـ تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة لمصر خلال فترة الدراسة، والذي يرجع إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

ـ تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر خلال فترة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض، مع زيادته في السنوات الأخيرة، وكذلك تذبذب نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية.

ـ أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وبينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والدين الخارجي، أي أن النفقات العامة تسبب الدين الخارجي، وليس العكس.

تبيّن من الدراسة أن العجز في الموازنة له علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية، ومن ثم فالتصدي لعجز الموازنة، يعدّ من الأمور الجوهرية التي يهتم بها أي برنامج جادّ لعلاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلدان النامية بشكل عام، ومصر بشكل خاص.

٢ ـ التوصيات

يوصي البحث بما يأتي:

ـ إعادة النظر في أسلوب تقدير النفقات العامة لتكون أكثر واقعية ودقة وموضوعية.

ـ اتباع وسائل إجرائية تسهم في خفض الأعباء المالية، وتعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي، والاكتفاء بالضروريات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلة الموازنة، وسياسات الاستيراد من الخارج للسلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتاً، والعمل على استخدام الدعم بشكل أفضل حتى يصل إلى مستحقيه.

ـ دعم الطاقة الضريبية لزيادة الإيرادات من خلال مكافحة التهرب الضريبي، والقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية، ودعم كفاءة جهاز التحصيل الضريبي، وإدخال إصلاحات ضريبية تؤدي إلى توزيع العبء على أكبر عدد من القطاعات، من أجل محاولة تحقيق العدالة الضريبية، من دون إحداث آثار سلبية في النشاط الاقتصادي.

ـ زيادة الإنتاج المحلي والاستثمار في المشروعات التنموية، لا الاستهلاكية، من أجل زيادة مصادر تمويل الموازنة ■